

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان الدرس:

التحقيق الابتدائي

أستاذ الدرس: الأستاذ بن السعدي يوسف

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الثالثة ليسانس، شعبة - الحقوق

الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

أهداف الدرس:

تتمثل أهداف الدرس فيما يلي:

- 1- تعريف الطلبة على قواعد التحقيق الابتدائي للطفل الجانح
- 2- تعريف الطلبة على إجراء التوقيف للنظر ومدته والإجراءات الواجب مراعاتها خلاله
- 3- تعريف الطلبة على مميزات مرحلة التحري الأولى بصفة عامة

السنة الجامعية: 2020-2021

نظرا لخصوصية فئة الأطفال ، فقد عمل المشرّع على حمايتها ، سواء كانت معرّضة للخطر ، أو كانت هي مرتكبة الجريمة ، ففي هذه الحالة ، حاول المشرّع وضع نصوص خاصة بالطفل المشتبه في ارتكابه أو محاولة ارتكابه لجريمة ، في جميع مراحل المتابعة و المحاكمة و التنفيذ ، و الهدف دائما وراء ذلك ، هو النظرة الخاصة التي يوليها المشرّع لهذه الفئة الهشة ، و محاولة منه لإصلاحها و استرجاعها ، لإعادة إدماجها في المجتمع .

فمتابعة أي متهم ، كان ينظمه قانون الإجراءات الجزائية ، حتى بالنسبة لفئة الأحداث من خلال المواد 442 إلى 494 ق إ ج (الملغاة) ، إلا أنه بعد صدور القانون 15 - 12 المؤرخ في : 15 يوليو 2015 ،

المتعلق بحماية الطفل ، ألغى المواد 442 إلى 494 من ق إ ج (بموجب المادة 149 ق ح ط) ، و بالمقابل أتى بمواد تخص مرحلة المتابعة بدء التحقيق الابتدائي إلى التحقيق القضائي إلى المحاكمة ، إلى طرق الطعن ، إلى التنفيذ .

- فالمشرع أبقى على أحكام قانون الإجراءات الجزائية ، ما عدا ما يتعارض منها ، بالأحكام الواردة في قانون حماية الطفل (المادة 147 ق ح ط) /

- لقد جاء قانون حماية الطفل ببعض الإجراءات الخاصة بهذه الفئة ، و هذا مراعاة لخصوصيات هذه الفئة الهشة ، أمّا خارج الأحكام المنصوص عليها في القانون 15 - 12 ، فإنه يتم الرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية ، طبقا لنص المادة 147 من قانون حماية الطفل .

- ما يميز مرحلة التحري الأولى مع الطفل " الجانح " - أي المشتبه في ارتكابه لجريمة - نظمها قانون حماية الطفل من خلال المواد من 48 إلى 55 .

أولا : التوقيف للنظر .

- لا يمكن تطبيق إجراء التوقيف للنظر ، بالنسبة للطفل المشتبه في ارتكابه أو محاولة ارتكابه الجريمة ، إذا كان سن الطفل أقل من ثلاث عشرة (13) سنة (م 48 ق ح ط) .

- بالنسبة للطفل الذي يبلغ سنه 13 سنة على الأقل :

- يمكن توقيفه للنظر ، إذا دعت مقتضيات التحري الأولى ذلك ، مع وجوب اطلاع ضابط الشرطة القضائية لوكيل الجمهورية ، و يقدم له تقريراً عن دواعي التوقيف للنظر .

- يتم التوقيف للنظر فقط في **الجنح** التي تشكّل إخلالا ظاهرا بالنظام العام في تلك التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة فيها ، يفوق الخمس (05) سنوات حبسا ، و في الجنايات .

- مدة التوقيف للنظر :

- لا يمكن أن تتجاوز أربعاً وعشرين **24 ساعة** - أي نصف المدة المقررة للبالغ - .
يمكن تمديدّها وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون الإجراءات الجزائية (م 65 ق إ ج) و في قانون حماية الطفل .

- كل تمديد للتوقيف للنظر ، لا يمكن أن يتجاوز أربعاً وعشرين (24) ساعة في كل مرة .

- الإجراءات الواجب مراعاتها خلال التوقيف للنظر :

- على ضابط الشرطة القضائية، بمجرد توقيف الطفل للنظر، إحضار ممثله الشرعي بكل الوسائل ، و أن يضع تحت تصرف الطفل كل وسيلة تمكّنه من الاتصال فوراً بأسرته و محاميه ، و تلقي زيارتهما له ، وفق ما هو منصوص عليه في قانون الإجراءات الجزائية (المادة 51 مكرر 1 من ق إ ج) .
و كذا إعلام الطفل بحقه في طلب فحص طبي أثناء التوقيف للنظر ، كما يجب أيضاً على ضابط الشرطة القضائية أن يخبر الطفل بالحقوق المذكورة في المادتين 50 و 54 من قانون 15-12 .
- وجوب إجراء فحص طبي لطفل الموقوف للنظر عند بداية و نهاية مدة التوقيف للنظر ، من قبل طبيب يمارس نشاطه في دائرة اختصاص **المجلس القضائي** ، يعيّنه الممثل الشرعي للطفل ، و إذا تعذر ذلك يعيّنه ضابط الشرطة القضائية ، و يجب أن ترفق هذه الشهادات الطبية بملف الإجراءات تحت طائلة **البطلان** .

- لا يمكن لضابط الشرطة القضائية سماع الطفل إلا بحضور ممثله الشرعي ، إذا كان معروفاً ، مع وجوب توقيعه رفقة الطفل ، على محضر السماع ، أو يشار فيه إلى امتناعهما عن ذلك .
- التوقيف للنظر يجب أن يتم في أماكن لائقة ، تراعي احترام كرامة الإنسان ، و خصوصاً الطفل و احتياجاته و أن تكون مستقلة عن تلك المخصصة للبالغين ، تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية .

- حضور المحامي أمام الضبطية القضائية :

قانون حماية الطفل ، جعل من حضور المحامي أثناء التوقيف للنظر **وجوبي** (م 1/54 ق ح ط) ، و ذلك لمساعدة الطفل المشتبه في ارتكابه أو محاولته ارتكابه الجريمة .

و إذا لم يكن لطفل محام ، فإن ضابط الشرطة القضائية ، يعلم فوراً وكيل الجمهورية المختص ، لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتعيين محامي له ، وفقاً للتشريع الساري المفعول .

* إلا أن المشرع فتح باباً ، لمخالفة هذا الوجوب ، و ذلك في حالتين هما :

1 - بعد الحصول على إذن من وكيل الجمهورية ، يمكن الشروع في سماع الطفل الموقوف ، بعد مضي ساعتين (02) من بداية التوقيف للنظر ، و في حالة وصول المحامي متأخراً ، تستمر إجراءات السماع في حضوره .

2 - إذا كان سن الطفل ، المشتبه فيه مابين 16 و 18 سنة ، و كانت الأفعال المنسوبة إليه ذات صلة بجرائم الإرهاب و التخريب أو المتاجرة بالمخدرات أو بجرائم مرتكبة في إطار جماعة إجرامية منظمة ، و كان من الضروري سماعه فوراً ، لجمع الأدلة أو الحفاظ عليها ، أو للوقاية من وقوع اعتداء وشيك على الأشخاص .

- ففي هذه الحالة يمكن سماع الطفل دون حضور محامي ، و بعد الحصول على إذن من وكيل الجمهورية .